

وزارة القوى العاملة والهجرة

ملخص اتفاقية عمل جماعية

إنه في يوم الأربعاء الموافق ٢١/٣/٢٠١٢

تم الاتفاق بين كل من :

أولاً :

١ - النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق ، ومقرها ٩٠ شارع الجلاء - القاهرة ،
ويعملها السيد الأستاذ / محمد هلال الشرقاوى - رئيس النقابة العامة ،
والسيد / عزت شوقى سعدان - الأمين العام .

٢ - العاملين بمطعم الروشة وكندهار بالمهندسين ، ومفوض عنهم كل من السيد/
عبد الفتاح عبده محمد صقر ، والسيد / حسان على عبد القادر . (طرف أول)

ثانياً :

١ - مطعم الروشة وكندهار - إدارة شركة أوبروى للاستثمارات ، ويعملها السيد / أجاي مهرا -
نائب رئيس القطاع المالى بفنادق أوبروى مصر ، والكائن مقره ٣ ميدان سفنكس -
شارع جامعة الدول العربية بالمهندسين .

٢ - السيد / الكسان أنور راشد - مدير المطاعم (مساعد مدير الأغذية والمشروبات)
مطعم الروشة وكندهار .

٣ - السيد / فاروق محمد محمد - مالك مطاعم الروشة وكندهار (شركة انترناشيونال
للاستثمار السياحى) ، وينوب عنه السيدة / منال فاروق محمد محمد .

(طرف ثان - ضامن متضامن)

تقعيد

ولما كان جميع الأطراف قد عرضوا - إبرام اتفاق عمل جماعياً يتم بموجبه إعادة توزيع
النسبة المثوية للحصول الكلية لمقابل الخدمة بما يحقق مصالح جميع العاملين بالمطعم
وتحقيقاً للعدالة والاستقرار بينهم .

وبعد مناقشات وحوارات اتفق الطرفان على إبرام اتفاق عمل جماعى يحقق التوازن
بين جميع العاملين وبما لا يخل بأحكام القرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٣
إعمالاً لأحكام المادة الأولى من القرار المشار إليه .

وبعد أن أقر جميع الأطراف بأهليتهم القانونية والفعلية وصفاتهم في توقيع هذا الاتفاق -
اتفقوا على ما يلي :

(البند الأول)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق ومكماً ومفسراً لكافة بنوده
وكذلك مرفقات هذا الاتفاق .

(البند الثاني)

اتفق جميع الأطراف على إعادة توزيع الحصيلة الكلية لمقابل الخدمة بما يحقق مصالح
جميع العاملين بالمطعم ، وذلك من حصيلة مقابل الخدمة ابتداءً من شهر أبريل ٢٠١٢ ،
وذلك على النحو التالي :

(١٠٪) للمطعم مقابل الكسر والفقْد والتلف .

(٢٧٪) قِثْل الحد الأقصى لأجور العاملين المتصلين .

(٦٣٪) يتم توزيعها بالتساوي على جميع العاملين المتصلين وغير المتصلين
بنسبة أجورهم الثابتة .

يتحمل الطرف الثاني أجور العاملين المتصلين فيما يزيد عن نسبة الـ (٢٧٪)
المنوه عنها بالبند الثاني من هذا الاتفاق ويتم تحميلها على بند مصروفات التشغيل
كما أنه إذا قلت أجور العاملين المتصلين عن النسبة المقررة لهم ومقدارها (٢٧٪)
يلتزم الطرف الثاني بأن يعيد توزيع الفائض على جميع العاملين بالمطعم .

(البند الثالث)

اتفق جميع الأطراف على تسوية حصيلة مقابل الخدمة عن الفترة من ٢٠٠٧/٤/١
وحتى ٢٠١٢/٣/٣١ وذلك نظير قيام الطرف الثاني بصرف منحة تعويضية
قدرها مبلغ ٦٠٠ جنيه (فقط ستمائة جنيه مصري) يتم دفعها لكل عامل من العاملين بالمطعم
الذين كانوا موجودين بالخدمة خلال تلك الفترة المشار إليها بنسبة مدة عمل العامل
خلال تلك الفترة وبحد أقصى ستون شهراً .

كما اتفق جميع الأطراف على زيادة المرتبات ١٥٠ جنيهاً (مائة وخمسون جنيهاً)
زيادة شهرية ثابتة تضاف لأجر كل عامل من العاملين بالمطاعم اعتباراً من ٢٠١٢/٤/١
دون المساس بأي علاوات تمنحها الدولة بموجب أحكام القانون أو الاتفاقيات الجماعية .

(البند الرابع)

يحرر كشف مزبل بتوقيع جميع العاملين بما يفيد صرف المنحة التعويضية -
والتي تعتبر بمثابة المخالصة النهائية والشاملة عن أى فترات سابقة على هذه الاتفاقية
بشأن حصيلة مقابل الخدمة ويرفق بالاتفاقية ، وقد وافق جميع الأطراف أن يكون صرف
هذه المنحة التعويضية يستقطع منها الضريبة طبقاً للقانون .

الطرف الأول

محمد هلال الشرقاوى

رئيس النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق

التوقيع :

الطرف الثانى :

اجاى مهرا

نائب القطاع المالى بفنادق أوبروى مصر

التوقيع :